Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 70-83
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.5

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Measuring the effectiveness of exports in addressing economic imbalances in Iraq for the period (2004-2021)

Muhannad Khalifa Obaid*, Numan Monther Younes
Administration and Economics, University of Fallujah

Keywords:
Exports, economic imbalances, inflation, unemployment.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 12 Apr. 2023
Accepted 27 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Muhannad Khalifa Obaid
Administration and Economics, University of Fallujah

Abstract: Exports, as an important indicator that explains the health and strength of the performance of foreign trade, play a pivotal role in terms of influencing the overall economic activities, due to what they represent as a key attraction for foreign exchange, which enables and creates an additional capacity that allows the import of capital and intermediate goods necessary to finance the requirements of productive and investment projects, as well as its effective role in confronting imbalances and addressing them at the economic level. The research aims to verify and investigate the effectiveness of exports by measuring the dimensions of their impact in addressing the most important imbalances faced by the Iraqi economy During the research period, and the research has reached the lack of joint integration, and then the ineffectiveness of exports in addressing inflation in Iraq, while it was found that there is a balanced relationship between exports and unemployment rates during the research period, and this applies with the reality of economic theory, The research also suggested intensifying the government's efforts to expand the structure of exports to ensure economic diversification and achieve goals at the level of other economic sectors.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 70-83
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.5

قياس فاعلية الصادرات في معالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2021)

مهند خليفة عبيد **نعمان منذر يونس**
الادارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة

المستخلص

تؤدي الصادرات بصفتها مؤشر هام يفسر صحة وقوة أداء التجارة الخارجية دوراً محورياً من حيث التأثير في مجمل الأنشطة الاقتصادية، نظراً لما تمثله كونها عنصر جذب أساسي للصرف الاجنبي الذي يُمكّن ويخلق قدرة إضافية تسمح لاستيراد سلعاً رأسمالية ووسيطة ضرورية لتمويل متطلبات المشروعات الانتاجية والاستثمارية، فضلا عن دورها الفعّال في مواجهة الاختلالات ومعالجتها على الصعيد الاقتصادي، ويهدف البحث للتحقق والتقصي من مدى فاعلية الصادرات عبر قياس أبعاد تأثيرها في معالجة أهم الاختلالات التي يواجهها الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، وقد توصل البحث لعدم وجود تكامل مشترك، ومن ثم عدم فاعلية الصادرات في معالجة التضخم في العراق، بينما تبين وجود علاقة توازنيه بين الصادرات وبين معدلات البطالة خلال مدة البحث، وهذا ينطبق مع واقع النظرية الاقتصادية، كما اقترح البحث تكثيف جهود الحكومة في توسيع هيكل الصادرات بما يضمن تحقيق تنويع اقتصادي وتحقيق الأهداف على مستوى القطاعات الاقتصادية الأُخرى.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الاختلالات الاقتصادية، التضخم، البطالة.

المقدمة

تؤدي الصادرات بصفتها مؤشر هام يفسر صحة وقوة أداء التجارة الخارجية بالنسبة للبلد المصدر دوراً محورياً من حيث التأثير في مجمل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية , نظراً لما تتمتع كونها تمثل عنصر جذب أساسي للصرف الاجنبي الذي يُمكّن ويخلق قدرة إضافية تسمح لاستيراد سلعاً رأسمالية ووسيطة ضرورية لتمويل وتغطية متطلبات المشروعات الاستثمارية, كما ان زيادة حجم التصدير يعتبر من الركائز الرئيسة التي تسمح في تعاظم انتاجية عناصر الانتاج من خلال تعزيز المهارات الادارية والفنية للأفراد وتوفير فرص عمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتجنب حدوث الضغوط التضخمية التي قد يتعرض لها الاقتصاد، لذا يتبين إن الصادرات من الممكن أن تمارس دوراً فعالاً في مواجهة الاختلالات ومعالجتها على الصعيد الاقتصادي , ومن ثم خلق حالة من الاستقرار الاقتصادي على مستوى أهم المتغيرات التي ومن خلال ضمان استقرارها وتحييد خطورتها تتضح إمكانية استخدامها كأداة ناجعة على المستوى البعيد في خلق الآثار المرغوبة على الصعيد الاقتصادي.

يعتمد العراق بصورة جوهرية على المورد النفطي كعنصر وحيد تقريباً وأساسي للصادرات العراقية، إذ يُشكل جانباً مهماً منها وتجدر الاشارة إلى أنه طيلة الأعوام الماضية (خلال مدة البحث) تعرض العراق لانتكاسات واختلالات عديدة أسفرت في تفاقم المشاكل والعراقيل المتمثلة في تدهور البُنى التحتية المركزية وعرقلة نمو معظم المشروعات الاستثمارية، فضلا عن تعرض مختلف القطاعات للتراجع والاغلاق بالنسبة لمشروعاته نظراً لتأثر البلد بسياسات الأغراض المتتالية، مما ادى لتفاقم الصعوبات والمشاكل وحالة عدم الاستقرار رغم ارتفاع حجم الصادرات، وذلك نتيجةً

لاستخدام حصيلة تلك الصادرات وعوائدها في تمويل وتغطية برامج الانفاق التشغيلي، وليس تمويل المشاريع وتأسيس البنى التحتية وتنمية القطاعات الاقتصادية، وفقاً لهذا تظهر اهمية دراسة تطور واقع الصادرات في العراق وبيان مقدار فاعليته في معالجة أهم الاختلالات التي يواجهها الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2021) ,وذلك عبر قياس فاعليتها وبيان آثارها على أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس بشكل كبير مواطن الاختلال وعدم الاستقرار في مجمل أداء النشاط الاقتصادي في العراق.

مشكلة البحث: إن ظهور الاختلالات والتقلبات في الاقتصاد العراقي وحالة من عدم الاستقرار التي يفسرها تدهور بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية يثير عدة تساؤلات رغم ارتفاع حجم التصدير ورغم وجود إمكانيات تصديرية عالية متزامنة من وجود كميات كبيرة من النفط الخام كخزين استراتيجي ومورد مهم يضيف ميزة نسبية للاقتصاد العراقي، لذا يمكن صياغة اشكالية البحث على شكل السؤال الآتي:

- ما هو مدى فاعلية الصادرات في معالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق خلال المدة (2004-2021)؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من خلال إرتكازها على فكرة وجود علاقة غير منضبطة بين حجم الصادرات وبين أهم المؤشرات التي تعبر عن الاختلالات الاقتصادية في العراق خلال مدة البحث.

هدف البحث: بالنظر للأهمية التي يكتسبها موضوع التجارة الخارجية بصورة عامة والصادرات بشكل خاص من حيث فاعليته في تحقيق أهم المكتسبات والمقاصد المتوخاة والوصول لأقصى المنافع سواء كانت منافع اقتصادية أو اجتماعية، جاء البحث لغرض المُساهمة في التقصي عن طبيعة هذه المسألة عبر التحقق من فاعلية حجم الصادرات عبر قياس أبعاد تأثيرها في معالجة أهم الاختلالات التي يواجهها الاقتصاد العراقي باستخدام أهم وأحدث المنهجيات القياسية خلال مدة البحث.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من الدور المهم والفاعلية الكبيرة التي يتمتع بها النشاط التصديري من خلال استخدامه كوسيلة تأثيرية عبر علاج وحل أهم المشاكل التي قد يتعرض لها الاقتصاد، ومن ثم تحقيق أهم الأهداف المرسومة اقتصادياً واجتماعياً، لاسيما في ظل ضخامة العوائد النفطية للأعوام الماضية والتي شكلت مورداً مهماً وفوائض مالية كان من الممكن الاستفادة منها قد الإمكان في مواجهة أوقات التقلبات والأزمات، وما يجعل للبحث أهميته الخاصة لبلد كالعراق، أنها جاءت للاستقصاء عن فاعلية الصادرات وعوائدها الهائلة وإمكانية استخدامها كحل في علاج معظم المشاكل التي تؤرق النشاط الاقتصادي وتفاقم من اختلاله.

حدود البحث

أ. الحدود المكانية: تعرض البحث للاقتصاد العراقي كحالة دراسية ضمن الحدود المكانية.

ب. الحدود الزمانية: تطرق البحث للمدة الزمنية (2004-2021) كأمد زمني محدد.

هيكلية البحث: لأجل بلوغ أهداف البحث فقد تم تقسيمه على ثلاثة محاور، تناول المحور الأول التأصيل المفاهيمي لمتغيرات البحث، كما تضمن المحور الثاني لفاعلية الصادرات في معالجة الاختلالات والأزمات الاقتصادية نظرياً، في حين تضمن المحور الثالث جانب التحليل القياسي للبحث.

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للصادرات وبعض مؤشرات الاختلال الاقتصادي

أولاً. ماهية الصادرات: ظهرت مجموعة مفاهيم ارتبطت بالصادرات، اختلفت باختلاف وجهات النظر والأفكار بالنسبة للمدارس والنظريات الاقتصادية، فقد تناولها البعض كمفهوم بوصفها "تدفقات مختلفة على الصعيد الخدمي والسلعي والمعلوماتي والتكنولوجي، تتولى الدولة بحسب مقدرتها وإمكانيتها مسؤولية إدارتها وتنظيم هيكلها وضمان توجيهها للأسواق الدولية، للحصول على غايات ومنافع لقاء هذا النشاط، كما تأخذ صورة عائدات وقيّم مضافة وتوسع ونمو وازدهار لمجالات العمل" (النجار، 2008: 15)، وكذلك تُعرّف بصفتها "عمل استراتيجي يأخذ نطاق إسهام كبير من حيث عملية تسويقها لفوائض العملية الانتاجية نحو العالم الخارجي، مقابل تحصيل استفادة مادية متمثلة بالصرف الأجنبي وهو ما تسعى لبلوغه ويمثل أبرز احتياجات استقرار ونمو النشاط الاقتصادي" (Silva & Others, 2009: 26)، كما تُعرَّف أيضاً بأنها "نشاط تجاري تقوم به البلدان المختلفة، والذي يسمح لها بالتخلص وبتبادل الفائض عن حاجتها أسواقها المحلية من الانتاج بشقيه السلعي والخدمي مع محيطها الاقليمي والدولي، كما يعد هذا النشاط قناة يتواصل الاقتصاد من خلالها بالأسواق والبلدان العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يمثل عنصر جذب وفائدة تنعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد وقطاعاته المختلفة وتحسينها نظراً للامتيازات والخصائص التي يجلبها معه هذا النشاط التجاري عبر تنشيط وتعزيز الميزان التجاري وجلبها للعملة الصعبة التي تعبر عن مورد هام وضروري تحتاجه الدولة لمواجهة مقومات نموها وازدهارها" (غول، 2008: 190).

وبعد استعراض أهم مفاهيم الصادرات التي تنوعت بتنوع الآراء والتوجهات الفكرية، كان لا بد من توضيح جانب مهم يتمثل في أن طبيعة وهيكل تلك الصادرات يستند لركيزتين مهمتين هما التكوين السلعي، والتمركز الجغرافي وتوزيعه بالنسبة للصادرات، إذ يفسر التكوين السلعي أساس البنيان الهيكلي الذي يقوم عليه الجهاز الانتاجي في الاقتصاد، وإن مدى تطوره وتنوعه مرتبط بتعدد واختلاف مخرجات الاقتصاد السلعية والخدمية، فضلاً توزيع أهميتها القصوى باتجاه أقصى مستوى ممكن من السلع المصدرة والعكس تماماً في حال كان هناك تقليص وتناقص لهذا التنوع، وهذا من شأنه أن ينعكس سلباً على أداء التجارة الخارجية ككل، ليعطي الانطباع حول التراجع الذي يسود الهيكل الانتاجي السائد، بينما تتعلق مسألة التوزيع والتمركز الجغرافي للصادرات بوجهة وطبيعة مسار تلك الصادرات وعمق انتشارها على صعيد الأسواق العالمية، وهذا يوضح حجم اعتمادية اقتصاد ما على مستورد واحد أو مجموعة بلدان مستوردة لتصريف منتجاته وتصديرها له، فكلما كان نطاق وأُفق تركز تلك الصادرات وانتشارها ضمن نطاق ضيق ومحدود عالمياً، كلما ترجمه ذلك حالة التبعية التي تحيط بالاقتصاد القومي وقطاعاته المتنوعة وافتقادِه للأبرز العوامل والعناصر المساعدة التي تضمن له نجاح نشاطاته التصديرية في توسيع أُفق انتشارها المناطقي والاقليمي، وعلى النقيض تماماً فأن توسع دائرة وامكانية السلع المصدرة في الازدهار والانتقال وفق مساحات جغرافية متنوعة وعديدة، من شأنهِ أن يعطي الدلالة على حجم تطور الاقتصاد وتوسع نشاطاته وبنيانه الانتاجي، فضلاً عن التنافسية الكبيرة التي تحظى بها تلك السلع والتدفقات (عريقات، 1997: 287).

ثانياً. ماهية بعض مؤشرات الاختلال الاقتصادية: يتميز الأداء الاقتصادي في معظم الاقتصادات ويتسم بسمة مميزة تتمثل بارتباطه بما يُسمى قانون التطور الدوري المنبثق عن الاختلالات والتقلبات الاقتصادية (الدورات الاقتصادية)، والتي لا زالت تفسر وتترجم المضمون الحقيقي لما يتعرض لها في مختلف الظروف والفترات الزمنية، فهو يمر من خلال بوابة الأزمة بدءاً بفترة الانتعاش حتى

يصل مرحلة الركود، بينما ينهض بعدها ليعود إلى أجواء حالة الانتعاش من باب مرحلة الركود، ولما كانت تلك الأزمات التي غالباً ما تُفسر الاختلالات وحالات عدم الاستقرار على الصعيد الاقتصادي من خلال انبثاق وظهور تبعات عدة تأخذ هيئة مشاكل تتمثل بمعدلات متزايدة للبطالة وأزمات تصيب هيكل الأسعار والعمل يفسرها ظهور حالة التضخم، وهي تبعث بأثارها الوخيمة والسلبية المختلفة على المجتمعات والاقتصادات التي تصيبها فضلاً عن تضرر فئات معينة من أفراد المجتمع خصوصاً ذوي الدخل المحدود، فقد استدعت الضرورات لتدخل الدولة عبر سعيها لمعالجة تلك التبعات والآثار السلبية التي خلفتها الأختلالات والازمات عبر نشاطاتها وإجراءاتها وادواتها المختلفة (طاقة وحسن، 2009: 8)، لذا سوف يتم التطرق لأهم المؤشرات التي تعبر عن الاختلالات والازمات التي تسفر عنها الدورات الاقتصادية والتي تتمثل بمعدلات التضخم والبطالة من الناحية النظرية وكما يأتي:

1. **ماهيـة التضخم:** يمكن أن يعرف التضخم كمفهوم بأنه " تزايد مستمر في مستويات الأسعار بشكل عام، وإن هذا التزايد يؤدي في مضمونه لأن تخسر النقود غالباً والعملة الوطنية عموماً لقوتها الشرائية" (بلاكورد، 2009: 256)، كما يعرفهُ آخرون على أنه " تضخم ناجم عن تقلص حجم العرض الكلي مقارنة مع اتساع دائرة الطلب الكلي على وجه الخصوص في ظروف الاستخدام الكامل، وإن تلك الفجوة كفيلة بالتسبب بحدوث ارتفاع في مستوى الأسعار العام بشكل متواصل ناجم عن زيادة المعروض النقدي ليؤدي بالنهاية لتزايد الانفاق النقدي" (Mishkin, 2012: 244)، ويعرف أيضاً بأنه ارتفاع مستويات الاسعار السائدة في البلد بشكل يدفع لتدهور قوة النقود الشرائية الناجم عن عدم التوازن (Non-Equilibrium) بين كل من التدفق السلعي والتيار النقدي، ويمتاز هذا المفهوم بأنه يفسر ديناميكية تلك الظاهرة النقدية في الأصل، ويسمح بأن تندرج في طياتها كل القوى المتزاحمة والأسباب الدافعة لاتجاه الأسعار نحو الارتفاع (الزبيدي، 2011: 336)، بينما تجدر الاشارة إلى أن الارتفاعات النسبية لأسعار معظم السلع والخدمات ضمن نطاق محدود لا تعكس بالضرورة ولا تدخل ضمن أُفق تسمية كونها حالة تضخمية، وقد تُعزى في حدوثها لأسباب غير المسببات التي تتسبب بظهور بالتضخم، مثال ذلك الأوقات والمواسم الزراعية الرديئة، والتراجع في الإنتاج الى ما دون الطاقة المتاحة للاستخدام والإنتاج، كما يعد ارتفاع الأسعار أحد أهم المؤشرات التي تدل على التضخم، إلا أنه لا يتعدى أن يكون أحد أسبابه المختلفة، إذ إنَّ الارتفاع في المستوى العام للأسعار يوجد بيئة الاختلال الملائمة له والتي يمهد فيها لارتفاع آخر لاحق ومن ثم ارتفاع آخر يليه وهكذا (الخصاونة، 167:2000).
2. **ماهيـة البطالة:** تعرف البطالة على أنها "الحالة التي لا يستخدم من خلالها المجتمع قوة العمل استخدامًا أمثلاً وكاملاً، إذ يكون الناتج الفعلي في مستوى أقل من مستوى الناتج المحتمل في ذلك المُجتمع مما يُسفر عن تدني مستويات رفاهية أفراده" (عيادة، 2012: 225)، كما إن هُناك من عرّفها على إنها " الحالة التي يكون فيها الفرد قادراً ومتمكناً من العمل فضلاً عن رغبته فيه، لكنه لا يجد كل من العمل والأجر المُناسبين وبما يتلائم من حيث قدرته والأجر الضروري واللازم لتغطية أهم متطلباته، ويمثل هذا المفهوم أحد أهم مفاهيم البطالة وفقاً لتفسيرات واعتبارات منظمة العمل الدولية" (القريشي، 2007: 183)، وإن ذلك المفهوم رغم كلاسيكيته واستعماله وتفسيره الشائع إلا أنهُ يفسر معظم المعايير والأسس الموضوعية التي تقتضي ظهور وترجمة حالة البطالة، لذا يتضح من المفاهيم السابقة والتي تتعلق بالبطالة كظاهرة على أنها تدور ضمن مضمون وجوهر واحد رغم تمايزها من

حيث المسببات والظروف التي دفعت وأدت لحدوثها، كما إن هذا التباين ظاهر على أساس اختلاف الأفكار والظروف والآراء حول البطالة، وإن معظم الاعتبارات وعوامل ظهورها التي يمكن وصفها بالأساسية تنظر للبطالة على أنها (المشهداني، 2006: 79):

- ❖ مُتداخلة ومُتشعبة يصعب فض التداخل والاختلاف بين مضامينها وتصنيفاتها.
- ❖ مُتجددة ومتنوعة باستمرار وعلى الدوام، بمعنى قابلتها لأن تتطور وتخضع لإضافات وتحديثات جديدة بمرور الوقت.
- ❖ صُعوبة احتسابها وقياسها، وتستمد الصعوبة هذه من اختلاف وجهات النظر والظروف بالنسبة للدول المُختلفة من حيث تفسيراتها للبطالة ولأنواعها.

المحور الثاني: فاعلية الصادرات في معالجة الاختلالات الاقتصادية

تؤدي الدولة دوراً هاماً من خلال الوظائف والأنشطة التي تتولى مسؤولية القيام بها والتي عن طريقها تمارس التأثير في مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما يحظى ذلك التأثير ويقع بداية سُلم الأولويات والمهام المتعلقة بكيفية الوصول للغايات للأهداف والاقتصادية الأخرى من حيث ضمان الاستقرار وتجنب الازمات ومعالجة أهم المشاكل الراهنة، الأمر الذي يُعزز من فرص وإمكانيات وجود علاقة نظرية وثيقة بين الصادرات كأداة ووسيلة اقتصادية لها ثقلها من حيث الفاعلية وبين أبرز الأحداث والأوضاع والظواهر التي تُترجم حالات الاختلال وعدم الاستقرار التي تعصف بالاقتصاد القومي، كما تتجلى طبيعة العلاقة وتظهر عبر امكانية انعكاس تأثير الصادرات الفعال على إنتاجية عناصر الإنتاج، وذلك بسبب تأثيرها الحقيقي والبارز في اقتصادات الحجم، كما لاقى النشاط التصديري أهمية واهتمام على مستوى الفكر الاقتصادي بصفته أحد العوامل والأساسات التي ترتكز عليها عملية النمو، كما يعد من المحددات الرئيسة لتحقيق هدف الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي، لقدرتها الاستثنائية على تعزيز القدرة الانتاجية للاقتصاد وبالشكل الذي يُسهم في تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة في مواجهة الطلب المتزايد الذي قد تؤدي عدم مواكبته لظهور ضغوط تضخمية ينجم عنها ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتتميز بقدرتها على تحسين وضع ميزان المدفوعات وامكانياتها في توليد فرص عمل والحد من مخاطر مشكلة البطالة المتزايدة، إذ تعد عامل اضافي من عوامل وقنوات تدفق الدخل، ترفد المزيد من القوة شرائية جديدة ليتم اضافتها لتيار الانفاق الكلي وبالتالي تمويل المشاريع الاستثمارية (محمد، 2008: 20).

المحور الثالث: قياس فاعلية الصادرات في معالجة الاختلالات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2021)

أولاً. توصيف متغيرات النموذج: في هذا البحث يتم اختيار مؤشر الصادرات كمتغير مستقل في النموذج المدروس، بينما يتم اختيار مؤشرات (معدل التضخم، معدل البطالة) كمؤشرات تفسر حالة الاختلالات وعدم الاستقرار الاقتصادي كمتغيرات تابعة، يعبر عن مدة البحث بالسلسلة الزمنية (2004-2021) في العراق كنطاق مكاني لدراسة الحالة.

المتغيرات	طبيعة المتغير	الرمز
الصادرات (بالمليون دينار عراقي)	مستقل	EX
معدل التضخم %	تابع	INF
معدل البطالة %	تابع	EMP

وبغية التحقق من صحة الفرضية الاقتصادية فيما يتعلق بطبيعة العلاقة المدروسة، يأتي هذا المبحث لقياس مدى فاعلية الصادرات كمتغير مستقل في معالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال تأثيرها في أهم مؤشرات هذه الحالة والمتمثلة بمؤشريّ التضخم والبطالة كمتغيرات تابعة باستعمال برنامج Eviews-12، وتغطي بيانات دراسة النموذج المُدة (2004-2021)، ونتيجةً لقُصر السلاسل الزمنية المتعلقة بنموذج الدراسة، اقتضى تحويل تلك السلاسل من تصنيفها السنوي الى ربع سنوي عبر برنامج Eviews-12.

ثانياً. اختبار السكون: قبل الشروع بعملية تقدير وتحليل النموذج، يتم التأكد في بادئ الأمر من شرط مهم وضروري ينص على أولوية سكون مختلف متغيرات النموذج عبر مجموعة اختبارات يتم اخيارها من قبل الباحث ويحددها وفقاً لأهميتها في الكشف والتأكيد من شرط الاستقرارية، لذا فقد وقع الاختيار على اختبار فليبس- بيرون (PP) كونه يمثل أفضل الاختبارات لتضمينها أخذ موضوع مشكلة الارتباط الذاتي التي غالباً ما تتسبب باختلالات هيكلية تحول دون استقرار البيانات والسلاسل الزمنية، إذ يُبين هذا الاختبار تكامل السلسة الزمنية أو سكونها عند مستواها الأصلي I(0) أو عند الفرق الأول I(1) من عدم السكون، والجدول رقم (1) يوضح مخرجات هذا الاختبار وكما يأتي:

الجدول (1): اختبار فيليبس – بيرون (PP) لمتغيرات النموذج

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
ex	0.3524	0.3599	0.7644	0.0299	0.1234	0.0031
inf	0.6706	0.0475	0.1724	0.0137	0.0623	0.0009
emp	0.1247	0.1478	0.5787	0.0001	0.0003	0.0000

المصدر: عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

يتبين من خلال أرقام الجدول أعلاه والتي تفسر نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج قيد البحث، إن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لم تكن ساكنة ومتكاملة عند مستواها عدا متغير التضخم الذي استقر عند المستوى وبوجود حد ثابت واتجاه، وبينما تم اختبار سكونها عند الفرق الأول اتضح استقرار جميعها وتكاملها عنده وعند جميع الخيارات والحالات التي تتضمنها هيكلية ومضمون الاختبار، وهذا يفسر استقرار وتكامل جزء من المتغيرات عند مستواها الأصلي، بينما استقرت الأخرى وتكاملت بعد أخذ الفرق الأول، لذا يتيح لنا هذا التناغم في سكون السلاسل الزمنية من استخدام منهج التكامل المشترك وفق أسلوب (ARDL)، والذي أهم ما ينص عليه خصائص تطبيقه، أن تكون متغيرات النموذج متكاملة وساكنة عند كل من المستوى والفرق الأول، مع شرط عدم سكون السلاسل عند الفرق الثاني.

ثالثاً. اختبار ARDL Bounds Test لقياس فاعلية الصادرات في معالجة التضخم: لا يلزم لتطبيق أُسلوب نمذجة الانحدار الذاتي لتباطؤ الفترات الزمنية الموزع ARDL أن يأتي من حيث الترتيب بعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، غير أن الشرط الأساس للشروع في استخدامه هو عدم وجود تكامل للسلاسل الزمنية عند الفرق I(2)، ومن ثم إمكانية التطبيق لقياس فاعلية

الصادرات في معالجة التضخم بصفته احد مؤشرات الاختلال الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث، حيث جاءت النتائج كما يأتي:

يظهر من خلال معطيات الجدول رقم (2) للتقدير الأولي لنموذج (ARDL)، ومن خلال النتائج الموجودة تبين أن معامل التفسير (التحديد) R-squared قد بلغ تقريباً 98%، وهذا يعني أن التغيرات في الصادرات استطاعت تفسير ما نسبته 98% من التغيرات التي واكبت معدلات التضخم، وإن 3% من التغيرات المتبقية أسفرت عنها عوامل أخرى خارجية لم يتم تضمينها في النموذج.

الجدول (2): التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين متغيرات البحث

R-squared	0.9830	F-statistic	1046.958
Adjusted R-squared	0.9821	Durbin-Watson	2.256908
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

وتبين ان قيمة دوربن ووتسون Durbin-Watson جاءت مرتفعة، إذ بلغت 2.256908 وهي تُفسر انعدام وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج المدروس، بينما بلغت معنوية احصاءة فيشر (0.0000)، وتفسر قبول ومعنوية النموذج وامكانيته انتقاله للخطوة الأخرى لقياس الفاعلية والعلاقة بين متغيرات البحث، كما تجدر الاشارة إلى أن قيمة دوربن ووتسون Durbin-Watson جاءت أكبر من قيمة معامل التحديد R-squared، ومن ثم يتضح ومن خلال هذه المقارنة الجوهرية أن النموذج المدروس خالٍ من عقبة الانحدار الزائف، غير أنه ومن خلال ما تقدم لا تعني النتائج سلامة النموذج وخلوه من المشاكل والموانع التي تحول دون استكمال عملية التقدير واجراء الاختبارات الأخرى، والتي ستقربنا من الواقع بدون ضبابية وتزييف في تحليل وقياس النموذج المدروس.

ويوضح اختبار منهجية الحدود ARDL Bounds إمكانية التحقق من وجود العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين متغيرات البحث في النموذج القياسي، والذي يعتمد على احصاءة فيشر المحتسبة والتي يجري مقارنتها بالحدين الأعلى والأدنى (حدود ما يُسمى بالقيم الحرجة) عند معنوية تتفاوت بين (1%، 5%، 2.5%، 10%)، والجدول رقم (3) يبين مخرجات هذا الاختبار والتي يظهر من خلالها أن قيمة احصاءة فيشر المحتسبة قد بلغت (1.387339) وهي أقل من قيم حدود المعالم الحرجة، سواء بالنسبة لقيم الحد الأدنى الحرجة (I0 Bound) أو لقيم الحد الأعلى الحرجة (I1 Bound) عند جميع مستويات المعنوية التي يتضمنها الاختبار.

الجدول (3): اختبار منهجية الحدود للنموذج المدروس

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	**Value**	**K**
F-statistic	1.387339	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.2	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

ومن ثم فإن تلك النتيجة تعني الابتعاد عن منطقة الحسم وبصورة كبيرة، لذا سيتم رفض الفرض البديل الذي ينص على وجود تكامل مشترك وقبول الفرض العدمي الذي يؤكد عدم وجود تكامل مشترك ومن ثم عدم وجود فاعلية للصادرات في معالجة التضخم في العراق خلال مدة البحث، وهذا ينطبق مع واقع النظرية الاقتصادية في بلد البحث كون السياسة النقدية هي من تحكم سيطرتها على هذه الظاهرة بعدها ظاهرة نقدية بحته وهي من تتولى مسؤولية إدارة مستويات الأسعار عبر اجراءاتها وأدواتها التدخلية بالتنسيق مع السياسة المالية، وبعيداً عن السياسة التجارية وهذا يؤكد النتائج التي تم التوصل لها، لذلك لا يمكننا المُضي قُدماً باتجاه استكمال تقدير العلاقة والاختبارات الأُخرى لعدم استيفاء شرط التكامل المشترك للعلاقة المدروسة.

رابعاً. اختبار ARDL Bounds Test لقياس فاعلية الصادرات في معالجة مشكلة البطالة: لا يلزم لتطبيق أُسلوب نمذجة الانحدار الذاتي لتباطؤ الفترات الزمنية الموزع ARDL أن يأتي من حيث الترتيب بعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، غير أن الشرط الأساس للشروع في استخدامه هو عدم وجود تكامل للسلاسل الزمنية عند الفرق I(2)، ومن ثم إمكانية التطبيق لقياس فاعلية الصادرات في معالجة مشكلة البطالة بصفتها أحد مؤشرات الاختلال الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث، إذ جاءت النتائج كما يأتي:

يظهر من خلال معطيات الجدول رقم (4) للتقدير الأولي لنموذج (ARDL)، ومن خلال النتائج الموجودة تبين أن معامل التفسير (التحديد) R-squared قد بلغ تقريباً 92%، وهذا يعني أن التغيرات في الصادرات استطاعت تفسير ما نسبته 92% من التغيرات التي واكبت معدلات البطالة، وإن 8% من التغيرات المتبقية اسفرت عنها عوامل أخرى خارجية لم يتم تضمينها في النموذج.

الجدول (4): التقدير الأولي لنموذج ARDL للعلاقة بين متغيرات البحث

R-squared	0.9256	F-statistic	274.0031
Adjusted R-squared	0.9222	Durbin-Watson	2.007671
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

وتبين أن قيمة دوربن ووتسون Durbin-Watson جاءت مرتفعة، إذ بلغت 2.007671 وهي تُفسر انعدام وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج المدروس، بينما بلغت معنوية احصاءة فيشر (0.0000)، وتفسر قبول ومعنوية النموذج وامكانيته انتقاله للخطوة الأخرى لقياس الفاعلية والعلاقة بين متغيرات البحث، كما تجدر الاشارة إلى أن قيمة دوربن ووتسون Durbin-Watson جاءت أكبر من قيمة معامل التحديد R-squared، ومن ثم يتضح ومن خلال هذه المقارنة الجوهرية أن النموذج المدروس خالٍ من عقبة الانحدار الزائف، غير أنه ومن خلال ما تقدم لا يمكن الاعتماد فقط على النتائج التي تم تفسيرها بأن النموذج سليم ولا يخلو من المشاكل والموانع التي تحول دون استكمال عملية التقدير واجراء الاختبارات الأخرى، والتي ستقربنا من الواقع بدون ضبابية وتزييف في تحليل وقياس النموذج المدروس.

ويوضح اختبار منهجية الحدود ARDL Bounds إمكانية التحقق من وجود العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين متغيرات البحث في النموذج القياسي، والذي يعتمد على احصاءة فيشر المحتسبة والتي يجري مقارنتها بالحدين الأعلى والأدنى(حدود ما يُسمى بالقيم الحرجة) عند معنوية تتفاوت بين(1%،5%،2.5%،10%)،وجدول(5) يبين مخرجات هذا الاختبار والتي يظهر

من خلالها أن قيمة احصاءة فيشر المحتسبة قد بلغت (6.515981) وهي أكبر من قيم حدود المعالم الحرجة، سواء بالنسبة لقيم الحد الأدنى الحرجة (I0 Bound) أو لقيم الحد الأعلى الحرجة (I1 Bound) عند جميع مستويات المعنوية التي يتضمنها الاختبار.

الجدول (5): اختبار منهجية الحدود للنموذج المدروس

ARDL Bounds Test		
Test Statistic	**Value**	**K**
F-statistic	6.515981	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.2	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

ومن ثم فإن تلك النتيجة تعني انها تقع ضمن منطقة الحسم، لذا سيتم قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تكامل مشترك ورفض الفرض العدمي الذي يؤكد عدم وجود تكامل مشترك، ومن ثم فإن ذلك يُفسره وجود علاقة توازنية بين الصادرات وبين معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث، وهذا ينطبق مع واقع النظرية الاقتصادية في بلد البحث وفقاً للدور الكبير الذي تؤديه الصادرات في رفد الموازنة العامة كونها تمثل أكبر مصادر تمويلها عبر بوابة العوائد النفطية التي تمهد الطريق لتغطية البرامج الانفاقية التي تديرها الدولة والتي تستهدف من خلالها الوصول لعدد من الأهداف سواء كانت أهداف اقتصادية أو اجتماعية ومن بين أهم الاولويات التي تراعيها الدولة من خلال سياستها الانفاقية تقديم الرواتب والأجور والاعانات للفئات الاجتماعية المختلفة وتحسين المستوى المعاشي فضلاً عن توفير فرص عمل إضافية لاستيعاب أكبر قدر ممكن من الأشخاص العاطلين عنه وهذا التحليل يتناغم مع النتيجة التي تم التوصل لها، لذلك يمكننا الآن المُضي قُدماً باتجاه استكمال تقدير العلاقة والاختبارات الأُخرى لاستيفاء شرط التكامل المشترك للعلاقة المدروسة، وللتأكد من وجود العلاقة قصيرة الأجل نذهب باتجاه اختبار نموذج تصحيح الخطأ ومن ثم الذهاب باتجاه الكشف عن العلاقة طويلة الأجل وكما يأتي:

1. **تقدير العلاقتين القصيرة وطويلة الأجل وفق منهجية** ARDL**:** يعتمد على نموذج تصحيح الخطأ في قياس فاعلية الصادرات كمتغير مستقل قي معالجة معدلات البطالة كمتغير تابع في الأجل القصير، ومن بعدها نذهب لاكتشاف طبيعة العلاقة في الأجل الطويل، والجدول رقم (6) يبين مخرجات اختبار نموذج تصحيح الخطأ ECM Regression وفقاً لمنهجية ARDL وكما يأتي:

يتضح من الجدول رقم (6) تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين المتغير التابع (emp) وبين المتغير المُستقل (ex)، والتي تشير لوجود علاقة عكسية خلال الأجل القصير بين الصادرات ومعدلات البطالة وعند مستوى احتمالية أقل من 5%،وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تفسر وجود علاقة في الأجل القصير، ورفض فرضية العدم التي تفسر عدم وجود علاقة في الأجل القصير، أي إن زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة أدى لانخفاض معدلات البطالة بمقدار

34% في الأجل القصير وعند مستوى احتمالية أقل من 5%،وهذا يتلائم مع منطوق النظرية الاقتصادية.

الجدول (6): نموذج ECM Regression وتقدير العلاقة بين متغيرات البحث

ECM Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(emp(-1))	-0.346369	0.090511	3.826835	0.0003
*CointEq(-1)	-0.141303	0.031486	-4.487795	0.0000
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Ex	-1.12458	2.83248	-0.039524	0.9686
C	13.05594	2.403467	5.432126	0.0000
Emp=13.05594-1.12458ex				

المصدر: عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

كما ظهر من خلال نتائج النموذج أن CointEq(-1)*معامل تصحيح الخطأ كان معنوياً وسالباً ويقل عن الواحد الصحيح، غير إنه وبعد تقدير العلاقة في الأجل الطويل تبين انها كانت عكسية ولكن احتماليتها عالية جداً حيث بلغت (0.9686) وهي أكبر من 5%، وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الصادرات ومعدلات البطالة في الأجل الطويل، وهذا يعني أن الصادرات في العراق والتي يشكل النفط الجزء الأكبر منها قد تتعرض مستقبلاً لتقلبات وأزمات تتمثل في تدهور أسعار النفط، مما يجعلها تفقد لفاعليتها نتيجة تعرضها لانتكاسات في حجمها وكميتها بصورة تمنعها من تأدية دورها المطلوب الذي تعزز من خلاله النشاط الاقتصادي وتوفير متطلبات ومستلزمات الموازنة العامة فيما يتعلق بمسألة تحقيق عوائد كافية لتغطية حجم الإنفاق المتزايد، وهذا ما يجعلها في موقف تعجز من أن تمارس وظيفتها كأداة ووسيلة فاعلة يمكن من خلال معالجة مشكلة البطالة على المدى الطويل في العراق.

2. **الاختبارات التشخيصية:** لاختبار جودة وفاعلية نموذجARDL قيد البحث، يتم اللجوء لاختبارات تشخيصية نختبر من خلالها وجود مشاكل تجانس التباين ولارتباط ذاتي من عدمه، ومنها:

أ. **اختبار مشكلة تجانس التباين:** يعد اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH من الاختبارات التي سوف يتم اللجوء لاستخدمها، للتأكد من مدى خلو النموذج من مشكلة تجانس التباين، ويتم الاعتماد على قيمة مربع كاي الاحتمالية للتحقق من قبول الفرصية البديلة أو الصفرية للكشف عن وجود المشكلة من عدمه، وفق نتائج الاختبار الآتي:

الجدول (7): Heteroskedasticity: ARCH Test

Heteroskedasticity Test: ARCH	
Prob Chi-Square(1)	0.5509

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

يتبين من خلال الجدول رقم (7) رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تفسر عدم وجود مشكلة لتجانس التباين، لأن قيمة Prob Chi-Square (1) والبالغة (0.5509) هي أكبر من مستوى احتمالية 5%، وهذا يعني خلو النموذج من مشكلة تجانس التباين.

ب. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: يعد اختبار **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** من الاختبارات التي سوف يتم اللجوء لاستخدمها، للتأكد من مدى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، ويتم الاعتماد على قيمة مربع كاي الاحتمالية للتحقق من قبول الفرضية البديلة أو الصفرية للكشف عن وجود المشكلة من عدمه، وفق نتائج الاختبار الآتي:

الجدول (8): Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	
Prob. Chi-Square(2)	0.3737

المصدر: عمل الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views12.

يتبين من خلال الجدول رقم (8) رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تفسر عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، لأن قيمة Prob Chi-Square(1) والبالغة (0.3737) هي أكبر من مستوى احتمالية 5%، وهذا يعني خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. تبين أنه كلما كان نطاق تركز وانتشار الصادرات ضمن أُفق ضيق عالمياً، كلما ترجمه ذلك حالة التبعية التي تحيط بالاقتصاد القومي وقطاعاته المتنوعة وافتقادهِ للأبرز العوامل والمقومات التي تضمن له نجاح نشاطاته التصديرية وتلبية احتياجات إستقرار ونمو مُجمل النشاط الاقتصادي.
2. إن معظم التبعات والآثار السلبية المتأتية من ظهور الاختلالات والأزمات تستدعي ضرورة تدخل الدولة للمعالجة وايجاد الحلول عبر سياساتها وأدواتها المختلفة، بما فيها الصادرات من أجل ضمان الاستقرار وتجنب الأزمات ومعالجة أهم المشاكل الراهنة.
3. يتبين من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية تكامل جزء من المتغيرات عند مستواها الأصلي، بينما استقرت الأخرى وتكاملت بعد أخذ الفرق الأول، لذا يتيح لنا هذا التناغم في سكون السلاسل الزمنية من استخدام منهج التكامل المشترك وفق أسلوب (ARDL).
4. اثبتت نتائج اختبار الحدود عدم وجود تكامل مشترك، ومن ثم عدم وجود فاعلية للصادرات في معالجة التضخم في العراق خلال مدة البحث، وهذا ينطبق مع واقع النظرية الاقتصادية في بلد البحث كون السياسة النقدية هي من تحكم سيطرتها على هذه الظاهرة بعدها ظاهرة نقدية بحته وهي من تتولى مسؤولية إدارة مستويات الاسعار عبر اجراءاتها وأدواتها التدخلية بالتنسيق مع السياسة المالية.
5. أثبتت نتائج اختبار الحدود وجود تكامل مشترك يُفسره وجود علاقة توازنيه بين الصادرات وبين معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث، وهذا ينطبق مع واقع النظرية الاقتصادية في بلد البحث وفقاً للدور الكبير الذي تؤديه الصادرات في رفد الموازنة العامة كونها تمثل أكبر مصادر تمويلها ومن بين أهم الأولويات التي تراعيها الدولة من خلال هذه الموارد المالية تقديم الاعانات للفئات الاجتماعية المختلفة وتحسين المستوى المعاشي فضلاً عن توفير فرص عمل إضافية.

ثانياً. المقترحات

1. تكثيف جهود الحكومة في توسيع هيكل الصادرات بما يضمن تحقيق تنويع اقتصادي على مستوى القطاعات الاقتصادية الأُخرى وعدم اقتصاره فقط على صادرات النفط الخام.

2. ضرورة مراعاة الجهات الادارية لمسألة وضع أُسس وركائز وضوابط علمية دقيقة عند القيام بعملية التصدير، وألا تكون السلع المصدر فقط لأغراض الاستهلاك بل يجب أخذ رغبة وذوق المستورد الأجنبي بنظر الاعتبار.
3. ضرورة تبني استراتيجية تصدير وطنية تهتم بشؤون التصدير بوصفها مسألة بالغة الأهمية وضرورة ملحة لتعزيز ودعم الصادرات وتنويعها لتشمل أنواع أُخرى من السلع، ودعم المصدرين وتسهيل مبادلاتهم التجارية.
4. تنمية وتطوير قاعدة الصناعة الانتاجية فيما يتعلق بالمشتقات النفطية وصناعة البتروكيمياويات، فضلاً عن إيلاء الاهتمام الكافي بالمنشآت والحقول النفطية وبما يخدم توسيع العرض السلعي وتعزيز الجهاز الانتاجي في العراق.
5. استغلال الفوائض المالية المتحققة من العوائد النفطية في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ولمواجهة الأزمات والتقلبات ومعالجة الاختلال التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

1. بلاكورد، جيمس، (2009)، الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة أشرف محمود، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
2. حسين، سعيد عيادة، (2012)، البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، (المجلد 4، العدد8).
3. الخصاونة، صالح فواز، (2000)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
4. الزبيدي، حسين سالم، (2011)، التضخم والكساد، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
5. طاقة، محمد وحسن، حسين عجلان، (2009)، المأزق الفكري للنظام الرأسمالي والأزمة الاقتصادية العالمية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الثالث المشترك بين جامعة الاسراء (الأردن) وكلية بغداد للعلوم الاقتصادية.
6. عريقات، حربي محمد موسى، (2006)، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
7. غول، فرحات، (2008)، التسويق الدولي: مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق الدولية، الطبعة الاولى، دار الخلدونية، الجزائر.
8. القريشي، مدحت محمد (2007)، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
9. محمد، جاسم (2008)، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
10. المشهداني، عبدالرحمن نجم (2006)، ظاهرة البطالة في العراق والحلول المقترحة لها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (مجلد4، عدد11)، الجامعة المستنصرية.
11. النجار، فريد (2008)، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. William. A. Mceahern, (2012), Economics A Contemporary Interdiction, South-Western, cengag learning. USA.
2. Silva, Graça, Chris, G. Styles, Pereira, Lopes (2009), The NEP Scale: A Measure of Network Export Performance, International Business Review, vol. 18, issue 4.
3. Mishkin, Frederic. S (2012), Macroeconomics: Policy and Practice, Columbia University.